

تقرير

الشحّ المالي… الوجه الآخر للأزمة السياسية

بصرف النظر عن العقبات السياسية

أمام تشكيل الحكومة، تدور نقاشات.

ليس حول الوضع الاقتصادي السيئ

فحسب، كمواطن عريض، بل أيضاً عن

طبيعة الأزمة المالية التي تنعكس على

كل القوى السياسية، والمرشحة للتناضح مع العقوبات الأميركية

هبام القيصبي

حين سال رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عشية تطورات عام 2000 وما تلاها عن أي لبنانٍ نريد «هانوي أم هونغ كونغ»، وحده المعنى بالعقوبات الأميركية المنوَّقة. فإذاً كان هذا المشروع السياسي لا يتحمل تأثيرات مباشرة على كل بقية نجاحه باتي فيما تدهور أوضاع دول المنطقة وتكتاثر أزماتها الأمنية والاقتصادية، والأهم أنه هو أحد أوجه الصراع السياسي في لبنان، لأن الضغوط المالية والاقتصادية، التي يعيشها لبنان منذ سنوات وتتراكم سلبياً، تتعدى في ثقلها وخطورتها ما سبق أن عاشه في السنوات الماضية، وهي مرشحة لأن تحمل تأثيرات مباشرة على كل القوى السياسية وليس حزب الله فقط. وحده المعنى بالعقوبات الأميركية المنوَّقة.

بين عام 1990 و2005، نجح مشروع سوريا في لبنان، لكن وجه الأزمة السياسية حينها، ظلّ مغلفاً رغم كل الخضات السياسية والمواجهة التي خاضها خصوم سوريا في لبنانّ! النهوض الاقتصادي والمالي الذي كان عرابه حينها الرئيس الراحل رفيع الحريري.

في عام 1990 و2005، نجح مشروع سوريا في لبنان، لكن وجه الأزمة السياسية حينها، ظلّ مغلفاً رغم كل الخضات السياسية والمواجهة التي خاضها خصوم سوريا في لبنانّ! النهوض الاقتصادي والمالي الذي كان عرابه حينها الرئيس الراحل رفيع الحريري.

بين عام 1990 و2005، نجح مشروع سوريا في لبنان، لكن وجه الأزمة السياسية حينها، ظلّ مغلفاً رغم كل الخضات السياسية والمواجهة التي خاضها خصوم سوريا في لبنانّ! النهوض الاقتصادي والمالي الذي كان عرابه حينها الرئيس الراحل رفيع الحريري.

تقرير

«عصفورية»:عدلية:مجلس القضاء وسيطاً بين القضاة والمحامين!



ادمات وبيانات متبادلة لعدلية بيروت والشباك (مروان طخطح)

لبنان، لا بل قد يكون أحد الإسهامات الرئيسية في ما وصل إليه لبنان من انهيار سياسي واقتصادي. إلا أن ثمة جانباً آخر لانعكاس هذا الانتصار بالمعنى العملائي، فنجاح المشروع السياسي لحزب الله وخلفه إيران، يختلف بتداعياته عما تحقق في مرحلة إحكام النظام السوري سيطرته على لبنان، برعاية أميركية وفرنسية وسعودية ودولية كبرى. لأن الضغوط المالية والاقتصادية، التي يعيشها لبنان منذ سنوات وتتراكم سلبياً، تتعدى في ثقلها وخطورتها ما سبق أن عاشه في السنوات الماضية، وهي مرشحة لأن تحمل تأثيرات مباشرة على كل القوى السياسية وليس حزب الله فقط. وحده المعنى بالعقوبات الأميركية المنوَّقة.

فإذاً كان هذا المشروع السياسي لا يتحمل تأثيرات مباشرة على كل بقية نجاحه باتي فيما تدهور أوضاع دول المنطقة وتكتاثر أزماتها الأمنية والاقتصادية، والأهم أنه هو أحد أوجه الصراع السياسي في لبنان، لأن الضغوط المالية والاقتصادية، التي يعيشها لبنان منذ سنوات وتتراكم سلبياً، تتعدى في ثقلها وخطورتها ما سبق أن عاشه في السنوات الماضية، وهي مرشحة لأن تحمل تأثيرات مباشرة على كل القوى السياسية وليس حزب الله فقط. وحده المعنى بالعقوبات الأميركية المنوَّقة.

بتحقق فيما تعود إيران إلى دائرة العقوبات الأميركية، مع ما لذلك من تبعات مالية واقتصادية، رغم محاولات الاتحاد الأوروبي للوقوف في وجه الإدارة الأميركية، وتحديد واشنطن دولاّ عدة عن حصار النفط. فإيران بنفسها تعترف بالأزمة الاقتصادية، وتتكاثر مرشحة

لزيادة الأضرار والأضرار الاقتصادية، رغم كل شأنه أن ينعكس على حلفائها جميع أن يتقاسمها قبل تحولها أمراً واقعاً، بشكل التنافس على حقائق الخدمات وأحد من تجليات هذه الأزمة، لأنه لم يسبق أن تنافست كتل كبرى على هذه الحقائق كما يحصل اليوم، وتكاد تحولها حقائق سيادية. فكل القوى السياسية التي تعاني تراجعاً في مصادر تمويلها، ويزن ذلك بوضوح في الانتخابات التبادلية، باتت أمام تحدي تأمين وزارات تصرف من خلالها من موازنات الدولة، على محازبيها من طريق الخدمات. وتتحول هذه الوزارات واحدة من الأذرع العلنية السياسية والمالية

ونتيجة أيضاً لتراجع العتلة السياسية المؤيدة لها، أمام تقدم الفريق الموساسي الآخر. وهذا الأمر بات ملموساً لدى أكثر الغربيين من هذا المحور، بعدما شهد الصراع الإقليمي تنافساً سياسياً ومالياً انعكس بوضوح على معظم أفرقاء المحورين.

لا يمكن فصل الأزمات المالية عن الأزمات المتلاحقة، لأن الشحّ المالي الذي يصيب كل القوى السياسية، هو أحد أوجه الصراع السياسي في لبنان، في كل مفاصله الأساسية، بحيث يريد الجميع تحويض ما

”

المستهدف بالعقوبات فريف سياسي يحقق خطوات متقدمة على طريق تثبيت مشروعه

”

توقف ضخّه أو تضاعف تدريجياً، بعدما باتت «الهبات العشوائية» من الماضي. وفي انتظار خروج الخطط وتأمين الموارد التي يريد ابن سلمان «مزحة» عن الأمر، وفي حضور الحريري، فهو درس جديد عن الفارق بين الجرة والواقحة. وقد وجد الحريري الشكّة مضحكة، ثانياً، إن كان رئيس وزراء البلد يتّم «استدعاؤه» الى الرياض، ويتفاوض هناك دورياً على مصير البلد مع محدّد بن سلمان ومعاونيه. فهذا أيضاً لا يدفع الى الإطمئنان اليقّة. انت يمكنك، في الحدّ الأقصى، أن تضمن سعد الحريري، ولكن كيف تضمن ابن سلمان وما يدور في رأسه؟ وهل من الحكمة أن تربط مصيرك، بهذا الشكل التعي، بنظام لا يمكن التنبؤ بآفائه، وتعرف أنه يضعك في دائرة الاستهداف؟ أخيراً، الموضوع يطرح أسئلة جيّدة حول ولاه، رئيس الوزراء، المكلف، وهل هو مواطن سعودي أم لبنانيّ أولاً (فأين سرّ بوضوح، يرى الخيار الأول ويتعامل على هذا الأساس). ولأنّ الإعلام من وظائفه الأساسية «تطبيع» الناس مع وقائع الحكام وأهوائهم ومصالحهم، وجعل غير المقبول مقبولاً ومنطقياً، فقد شهدنا ترسانة كاملة من التبريرات حول ما حصل من الرياض، أن الحريري يحمل الجنسية السعودية، وأنّ لديه مصالح وشركات تربط بها، وأن عائلته هناك، وأنّ في معسكره انشقاقات وتامرأ، الخ… وهذه كلها حجج مقبولة ومفهومة بالمعنى الإنساني العامّ، وهي تفسّر ما جرى، ولكن لا علاقة بينها وبين أن يكون الرّجل صالحاً لقيادة الحكومة.

للافرقاء السياسيين، يتخافسون بشدة عليها. وإذا كان ذلك قد بات من إحدى العادات السياسية التقليدية، فإن الأزمة الاقتصادية الكبرى والمرشحة للتفاعل أكثر مع العقوبات الأميركية وبفعل عوامل محازبيها من طريق الخدمات. وتتحول هذه الوزارات واحدة من الأذرع العلنية السياسية والمالية



لم يسبق أن تناهضت كتلة كبرى، على الحثاب الحثامية كما يحطه اليوم (مروان طخطح)

خطوات متقدمة على طريق تثبيت مشروعه، في حين أن المشروع الذي يتراجع أمامه فقد أيضاً الغطاء عرفتها طبقة سياسية وإعلامية مع حدود، لئذا، تصبح الحاجة ملحة إلى تفقّات من جيب الدولة التي يريد الجميع الإضمام إليها تحت مسمى حكومة وطنية.

قبل عام من اليوم، بعد أن ألقي سعد الحريري خطابته الشهير من الرّياض، مراسلني الكاتب الرّميل أحمد حسن ليقول إنّه لا يوافق على حملة «التعاطف» والتبرير التي أحاطت بالحدث، والحبّ المفاجيء، لشخص سعد الحريري، سواء صدرت عن صدق أو سذاجة أو نفاق. وإنّ الحريري - بغض النظر عمّا إن كان مكربها في خطاب «الاستقالة»، أم لا - من المفترض أن يحاسب بعد أن يرجع الي البلد، فلا شيء يبزّر، حتّى ولو تلقّيت «أوامر» أو تعرّضت الى الضغط. أن تطلق أمراً بمواجهة داخلية تعلم جيّداً أنّها لو وصلت الى منتهاها، وقد كان هذا احتمالاً جيّداً بيوها، قد تودي ببلدك الي الخراب والحرب.

في أساس مفهوم «المسؤولية السياسية» أنّ القائد المنتخب هو من يفترض بك أن تأتمنه على مصير البلد ومستقبله، وهو من يحفظ مصالحه ويفاوض عنه في الغرف المغلقة. ومن المفترض به أيضاً أن تكون سلامة المجتمع السياسي أولويته الكبرى، ومعنى المسؤولية هو أن يجعلها خطاً أحمر لا يفرط به في أي طرف - لا أن يستسلم ويرميها الى الحجيم بعد أول صغعة. من السهل أن ننظر الى الأمر برمّته كمسرحيّة، أو حدثاً غريباً نذكره الضحف العربيّة ضمن فقرة «طرائف ابن سلمان». والحياة السياسية في لبنان تصنع لديك مناعة ضدّ المفاجأة والفوضىحة والاستهجان؛ ولكن الضعب هو أن نحاول أن نأخذ المسألة جيّديّة، وأن نحللها بوصفها حدثاً خطيراً كاشفاً، لا طرفة، وأن نعترف بالنتائج التي تترتّب عليه. أقلّه بيننا وبين أنفسنا (في لبنان أيضاً، اعتدنا على فكرة الوصول الى حافة الهاوية، والتوقف في اللحظة الأخيرة قبل الضغط على الزناد، حتى أصبحنا ننسى الأمر بعد أن يتقضي ونعتبره «قطعاً وقد مرّ»).

فلنتخيّل لبرهة، كتمرين ذهنيّ، أننا في بلد ديمقراطي «طبيعي»، تكون للأحداث فيه نتائج ويقيّم السياسيّون فيه بحسب مقاييس النزاهة والمصادقية والأداء، (أو تخيّل أنّك كتّيب طلب منحة لمنظمة أوروبية، وتريد أن تبدي كالعربي الديمقراطي «المثالي»، لو حللنا ما جرى منذ عام بهذه القاييس فإنّنا سنصلطم، منطقياً، بأكثر من إشكال، وسيكون من الضعب أن نوقّف بينها وبين واقع أن سعد الحريري، اليوم، هو رجل التوافق لقيادة الحكومة مجدداً. أولاً: أمّا أنّك قد خطّفت، وأجبرت على قول ما قلته، أو لم تحطف، ولو أنّك خطفت، فليس من الطبيعي أن تخرج ثم تتعامل مع خاطفك كأنّ الأمر لم يحدث، وتعلن ولاك المستمرّ لنظام الرّياض، فهذا مشكلة حقيقية في المصادقيّة، ماذا نصّدق؟ هل تم احتجازك وإهانتك أم كنت حرّاً أم ترديداً أن ننسى الموضوع ونتصرّف كأنه لم يحصل؟ ومن، بأيّ معيار، يمكن أن يثق بسياسي يخضع لمن اعتدى عليه وأهانته؟ (وأن يطلق ابن سلمان «مزحة» عن الأمر، وفي حضور الحريري، فهو درس جديد عن الفارق بين الجرة والواقحة. وقد وجد الحريري الشكّة مضحكة، ثانياً، إن كان رئيس وزراء البلد يتّم «استدعاؤه» الى الرياض، ويتفاوض هناك دورياً على مصير البلد مع محدّد بن سلمان ومعاونيه. فهذا أيضاً لا يدفع الى الإطمئنان اليقّة. انت يمكنك، في الحدّ الأقصى، أن تضمن سعد الحريري، ولكن كيف تضمن ابن سلمان وما يدور في رأسه؟ وهل من الحكمة أن تربط مصيرك، بهذا الشكل التعي، بنظام لا يمكن التنبؤ بآفائه، وتعرف أنه يضعك في دائرة الاستهداف؟ أخيراً، الموضوع يطرح أسئلة جيّدة حول ولاه، رئيس الوزراء، المكلف، وهل هو مواطن سعودي أم لبنانيّ أولاً (فأين سرّ بوضوح، يرى الخيار الأول ويتعامل على هذا الأساس). ولأنّ الإعلام من وظائفه الأساسية «تطبيع» الناس مع وقائع الحكام وأهوائهم ومصالحهم، وجعل غير المقبول مقبولاً ومنطقياً، فقد شهدنا ترسانة كاملة من التبريرات حول ما حصل من الرياض، أن الحريري يحمل الجنسية السعودية، وأنّ لديه مصالح وشركات تربط بها، وأن عائلته هناك، وأنّ في معسكره انشقاقات وتامرأ، الخ… وهذه كلها حجج مقبولة ومفهومة بالمعنى الإنساني العامّ، وهي تفسّر ما جرى، ولكن لا علاقة بينها وبين أن يكون الرّجل صالحاً لقيادة الحكومة.

عنّ الإعلام والتأثير

كما في قضيةّ خاشقجي، كان الإعلام - بكلامه وصمته - مركزياً في قضيةّ الحريري، وقد وجدنا أنفسنا في موقفٍ سوربالي حيث بعض الإعلام يشهد لتحرير رئيس الوزراء «المخطف»، وبعضه الآخر يتصرّف كأنّ كلّ شيءٍ طبيعي ويقود حملة الشبهان، والبعض الآخر من الإعلاميين بهرع لتغطية واقع الخطف، وتديبر تمثيليّات لإثبات أنّ الرجل حرّ وتبديد الشكوك (أيضاً، بنفس الأسلوب ومستوى الأداء الذي شهدناه حين حاول الفريق السعودي «التغطية» على اغتيال خاشقجي). الأمر الثاني المشترك بين الحداثين هو اقتتان الضئانية القصوى مع العقم السياسي. أن يصبح الموضوع مثار للتعليق والتعليق والتسليّة لأسابيع، ولكن من دون أيّ نتيجة سياسية حقيقية. موضوع خاشقجي قد دُفن تقريباً، الا في بعض الإعلام العربي، و«بloomberg» تقول إنّ الشركات الأميركية و«وول ستريت» رجعت الى التعامل الاعتيادي مع الرياض؛ وشخصية اقتصادية أميركية تصرّح بأنّ ردة الفعل كانت مبالغة ولم تدف بشيء، وأنه من الأفضل أن نترك الموضوع خلفنا.

في قضيةّ الحريري أيضاً، من الممكن أن نستقيف في الكلام عن حادثة الخطف، وأن نتابع التفاصيل وتدنّتر، ولكن هذا لا يعني شيئاً طالما أنّ الحريري هو رئيس الوزراء، القادم، وإنّ لا أحد يجرّو على القول بأنّه لا يصلح لهذا المركز (تحت صيغة «لا بديل»،) وأن يواجه المعنى الحقيقي لهذا الاحتمال المستكون القصة، كسلسلة مناكفات 14 و14 آثار قبل سنوات، عملية تسجيل نقاط ومسرح إعلامي، لا تخرج منه برأي جديد أو بخطاب حاسم يستجيب لهذا الواقع، من أجل الشفافيّة! أنا لم انتظر واقعةّ الرياض لتكوين رأي في هذا الفريق السياسي، وليس بعد ما فعلوه خلال حرب 2006 من ذنّب، وأنا من يوهما لا أتق بكل من يدعو الى التطبيع مع هذا الفريق ومسامحته، وإن ضمّنيًا، على ما فعل - حين وقعت ظفائع الحرب الأهلية في لبنان، كنّا في حالة حرب وفي أحداثٍ جرت قبل أن أولد أو وأنا طفلي، ولكنّ الحياة عام 2006 قد شهدتها أممي وأنا راشد، فلا سبب عندي لكلّ أنارتزال أو أسامح أو لا أخذ الموضوع على نحو شخصي (على الهاش: لجمعية الرفق بالحيوان، وفي المقابل، يعود المحامون عن قرارهم بمقاطعة جلساتها.

ذكره اختطاف غير معلن

عامر محسنّ

وأى طريق تسلك، هي من أهمّ الركائز في تكوين شخصيتك. ولكن، عودةً الى دور الإعلام، فالمعادلة القديمة التي لا فرار من تكرارها في كلّ موقع مشابه هو أنّ الإعلام، كأي مؤسسة اجتماعية، هو تمثيلٌ لمجموعةٍ مصالح، وهو مهمٌّ لأنّ الدولة والمؤسسات والمصالح تنطق عبره، وبخاصةً في عصرنا، وهو «المسرح» الذي تجرّيه عليه السياسة. وهو في الوقت ذاته «ليس مهمّاً» ولا يجب أن نخلط بينه وبين الفاعلين السياسيين، لأنّه لا يملك قدرةً مستقلةً على الفعل، خارج وظيفته كتمثّلٍ لمصالح وتيارات وأموال (انكر نصّاً عن مجتمع البوابين في نيويورك، الذين يقفون خارج مباني الأثرياء، ويقتحون لهم الأبواب ويمحلون أغراضهم؛ الفكرة أنّ هناك وظيفة «انثروبولوجية» لهذا البوّاب، وهي أن يكون «حاجراً» رمزياً بين الثري وبين الشارع، يده التي تلمس الباب والسيارة، وهي التي تنزل الى الواقع وتتسخ بدلاً عن السيّد، قد يكون من المفيد مقارنة علاقة الإعلام بالسياسة من هذا المنظار).

ولكن المشكلة ليست هنا، فهذا واقع قديم؛ المشكلة هي حين يسبغ الإعلاميون وغيرهم صفات «مثالية» على هذا القطاع، تخرجه من سبإقه الحقيقي وتقدّمه ك«رسالة» أو ككيانٍ متعالٍ فوق التاريخ والمصالح، بمعنى آخر، الخطير حقّاً هو ليس الإعلام الحزبي والبروباغاندا المباشرة، التي تقدّم نفسها واحتيازاتها بصدق للجمهور، الخطير هو الإعلام الذي يصنّر نفسه «موضوعياً»، ويحاول أن يخفي أصله خلف غلالة المهنّيّة ويفرض خطابه كخطاب هيمئة. أو يزعم الكلام باسم «الشعوب» أو القيم، هذا التضييل الحقيقي وليس في «الأخبار الزائفة» بحسب.

أمّا في بلادنا، فإنّ الكلام عن «رسالة» الإعلام يصبح امتمحناً للأعصاب، خاصةً وأنّ من يحاضر باستمرار في الأصول الإعلامية هم تحديداً الفئة التي عملت طوال حياتها في الإعلام الخليجي، وفي خدمة الحكومات والمؤسسة. وتريد اليوم أن تجربنا عن أصول «السلطة الرابعة» وتحثفي بدور الصحافة في المجتمع الديمقراطي. انت قضيت حياتك المهنّيّة في البروباغاندا، ولم تعرف يوماً محيطاً مهنّيّاً من أي نوع، ولم تتل قرشاً خلاّلاً، فلماذا تتكلم كأنك «الليبرالي الأخير»؟ بل إنّ البعض يصنّر على خطل الجهل بالاستشراف، فيدعوننا الى التعلّم من «واشنطن بوست»، والاستلهم من نموذجها في السياق العربي (ما هو، تحديداً، النموذج الذي يفترض بال«بوست» أن تتعلّم لنا؟ أو يشتري صحيفتك ملياراتٍ لا يهتّم للحسابات التجارية، حتى يستخدمها في معاركه السياسية ويعطي سلطنه المالية تمثيلاً في الإعلام؟ فهذه هي قصة «البوست» مع جيف بزوس).

من الشائع أن يخلط بعض الناس بين براعة الانتاج والإخراج من جهة (أي الامكانيات والقدرات المالية والتحريرية)، وبين المهنّية من جهةٍ أخرى؛ فيرون في كلّ قوئٍ مبهر «سلطة»، وفي كلّ إنتاج كبير حقيقةً و«موضوعية»، بل إنّ البعض ما زال يصنّق أسطورة الصحافة الأميركية عن نفسها، حتى بعد أن ذوت في بلادها، وأشبعها المفكّرون نقداً وهجر الجمهور الإعلام السائد ولم يعد يقن به، ويصرّون على أنّ الصحافة هناك هي من أسقط نيكسون وأثار «وترغاييت»، (مختر بعد أن كشفت التاريخ أن «المخبر السري» الذي سرّب الخبر يومها كان نائب رئيس «إف بي آي» أي أنّ «وترغاييت» كانت قراراً من أعلى الدوائر في البيروقراطية وداخل الدولة، وليست نتيجة «سبقي صحفي»). المسألة هي أنّ «وترغاييت»، ومثال الصحافي المستقل الماهر الذي يكشف الأسرار ويؤثّر في الأحداث، مُثّلت سرديّةً مناسبةً للصحافة الأميركية في عهد لتكلمها من قبل الصحافي الكرّبي، وحيجّةً تعطيها الشرعية - بعد أن كان الجوّ الإعلامي الأميركي أكثر بساطةً وصدقاً في الماضي، حين كان معروفاً لأي عائلة أو قرويّ تنتم لك وسيلة إعلامية.

نهاية الطريق

في هذه الأثناء، وعلى أرض الواقع، المشكلة الأساسية لدى الكثير من اللبنانيين هي أنّ مولدات الكهرباء الخاصة، التي يعتمدون عليها في غياب امداد الدولة، قرّرت أن تقطع عنهم الكهرباء، في «اضراب» خلفه مطالب، بمعنى ما، أصبحت الحياة السياسية اللبنانية سلسلةً من نوابتٍ مماثلة تواجه اللبنانيين دورياً، فيغطيها الإعلام بكثافة ويكلّم الناس عليها أسابيع، ثم ينتقلون الى «الفوضىحة» التالية من غير أن يربطوا هذه الأمور ببعضها البعض. وفي موضوع المولدات الخاصة، المعادلة أيضاً واضحة: انكر أنّه منذ سنوات في مدينة صيدا، حين قررت البلدية أن يخضص لكل مولّد نطاقاً خاصّ به في المدينة، فلا يحصل تنافس وتداخل بين أصحاب المولدات كان نصيب أحد الأحياء، رجل أعمال غريب الطباع، كل أهل الحي يباهونه ويتجنّبون إغضابه في أيّ شيء، أو التأخّر في الدفع أو الشكوى من قطعه الكهرباء، عنهم لتوفير الوقود. يبدو أنّ الرجل لديه هوسٌ بالسيطرة أتاح له عمله الجديد أن يظلم من عقابه ويمارسه على الجمهور. باختصار، كان صاحب المولّد يتعامل مع أيّ إزعاج أو اعتراض من قبل الزبائن على أنّه «مخالفة»، ويصدر فوراً عقوبات وأحكاماً قطعية لا تقبل الاستئناف. مضمونها أن يقطع عنك الكهرباء يوماً أو يومين أو أسبوعاً، بحسب درجة «مخالفتك». البلدية يمكن أن تزلّم بتسعييرة معيّة، ولكنّها لا يمكن أن تجبره على أن يبيع لك الكهرباء، إن لم يرد ذلك، ولا على أن يكون لطيفاً معك ولا يميّز ضحك، ولا يوجد بديل، فكان الناس يتقبّلون العقوبات وينظرون موررها حتى ترجع الكهرباء، (بقدر ما كان صاحب المولّد متسلطاً بقدر ما كان دقيقاً)، ويتجنّبون إثارة غضبه من جديد. مسار الأمور في لبنان (من فشل الدولة وانسحابها، الى تسلّط رأس المال الحاكم، وكلّ ما جرى في العقود الاخيرة) لا يدلّ إلا على أنّ ما عاشه أهل ذلك الحي هو صورة مبكرة عن مستقبلنا جميعاً.

في هذه الأثناء، سعد الحريري من رئيس الوزراء بعد سنّذ من حادثة الرياض، أحد الصحافيات من كان لهم دورٌ في تغطية اختطافه باذعة عن نفسها ضدّ كلام النقاد عبر التأكيد أنّها هي، لا الرياض، من دفع كلفة الطائرة الخاصة التي أقتلها الي هناك (زيد أن أعرف بالضبط ما هي الدرجة الوظيفيّة، أو نوع العمل الذي يسمح للصحفي بأن يكتري طائرًا خاصةً فاللوضوع يهمني!)، والشعب اللبناني يناشد أصحاب المولدات حتّى لا يقطعوا عنه الكهرباء، لا داعي لأن نذكر هنا بأنّه، حين لا يكون الإصلاح ممكناً ولا التغيير متاحاً، وتؤخّل الأسئلة الصعبة، فالبديل في آخر هذا الطريق ليس استمرار الحال الى ما لا نهاية، بل السقوط والانهيار.